هل يؤدي تنامي الشراكة بين إيران وروسيا إلى تعاون نووي؟ كيف يمكن لسياسة "الضغط الأقصى" التي انتهجها ترامب أن تعزز التقارب بين طهران وموسكو؟*

بقلم: نيكول غراييفسكي وأور رابينوفتش
ترجمة: صفا مهدي عسكر/ باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية
تحرير: د. عمار عباس الشاهين/ باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

25 شباط 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

في تموز 2015، أجرى الجنرال قاسم سليماني القائد السابق لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، زيارة سرية إلى موسكو لمناقشة خطة طارئة لإنقاذ نظام الأسد في سوريا، الذي كان قد فقد السيطرة على نحو 80% من أراضيه خلال أربع سنوات من الحرب الأهلية. في ذلك الوقت كانت روسيا قد لعبت دورًا محوريًا في التوصل إلى الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، المعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، وبعد ثلاثة أشهر كُشف عن زيارة سليماني التي تمت في انتهاك للعقوبات الأممية المفروضة عليه بسبب ارتباطه بالبرنامج النووي الإيراني، مما أثار مخاوف بشأن تقويض الاتفاق. ومع ذلك شكلت هذه الزيارة نقطة انطلاق لمسار طويل من التعاون الإيراني-الروسي، الذي تطور على مدى عقد من الزمن من شراكة تكتيكية في سوريا إلى تحالف استراتيجي، تُوج بتوقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين البلدين في كانون الثاني 2025.

أدى التدخل الروسي في سوريا إلى وضع موسكو أمام معادلة دبلوماسية حساسة بين إيران و(إسرائيل)** التي كانت تربطها بها علاقات دبلوماسية بناءة نسبيًا، فبينما نسّقت موسكو عملياتها العسكرية مع إيران حافظت في الوقت ذاته على قنوات تواصل مع (إسرائيل) بل وسعت إلى الحد من النفوذ الإيراني في سوريا، غير أن الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022، إلى جانب موقف موسكو من هجمات حماس في 7 تشرين الاول 2023 ضد (إسرائيل) أخلّ بهذا التوازن، حيث دفع اعتماد روسيا المتزايد على التكنولوجيا العسكرية الإيرانية إلى تعميق شراكتها مع طهران. وبعد مرور عقد على زيارة سليماني بلغت العلاقات بين إيران وروسيا مستوى غير مسبوق من التقارب عززته العزلة المشتركة عن الغرب والتعاون العسكري في أوكرانيا، فبينما كانت روسيا سابقًا من أبرز الأطراف الساعية إلى الحد من قدرات إيران النووية، أصبحت اليوم شريكًا محتملاً في تمكين طهران من تحقيق طموحاتها النووية.وفي ظل تراجع نفوذ "محور المقاومة" نتيجة الحرب مع (إسرائيل) ، وسقوط نظام الأسد واستمرار الحرب في أوكرانيا لعامها الثالث وجدت موسكو وطهران نفسيهما في تقارب استراتيجي متزايد، فقد أصبحت المساعدات العسكرية الإيرانية حيوية للجهود الحربية الروسية بينما بات الدعم الروسي لتطوير البرنامج النووي الإيراني يشكل إحدى أقوى أوراق الضغط التي تملكها طهران ضد (إسرائيل) والغرب.

NICOLE GRAJEWSKI AND OR RABINOWITZ, Will Iran and Russia's Growing Partnership Go Nuclear? FOREIGN AFFAIRS, JANUARY 28, 2025.

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.

وبالنسبة للولايات المتحدة و(إسرائيل) يمثل هذا التحالف الجديد تهديدًا بترسيخ محور مناهض للغرب أكثر تأثيرًا، ومع ذلك فإن اتباع سياسة "الضغط الأقصى" ضد إيران كما فضّل العديد في إدارة ترامب قد يدفع طهران التي باتت على أعتاب امتلاك قدرات نووية إلى تعميق علاقاتها مع موسكو، وبدلًا من ذلك يتعين على الولايات المتحدة تبني نهج دبلوماسي حذر ومتوازن يهدف إلى منع إيران من الحصول على أسلحة نووية دون دفعها إلى مزيد من التقارب مع روسيا.

توازن دقيق

مثّلت سوريا ساحة اختبار حاسمة للتعاون العسكري بين إيران وروسيا، فعلى الرغم من عدم وجود التزامات دفاعية رسمية أو خبرة تشغيلية مشتركة سابقة نجحت موسكو وطهران في تطوير أطر شاملة للتنسيق العسكري والدبلوماسي، بدءًا من التدخل العسكري الروسي في سوريا خلال خريف 2015. وقد مكّنت العمليات الجوية والبرية المشتركة نظام بشار الأسد من استعادة بعض المناطق الاستراتيجية مؤقتًا مما ساهم في إطالة أمد حكمه لعقد إضافي، وأصبحت آليات التنسيق التي اختُبرت في ساحة المعركة ذات أهمية كبرى مع توسع التعاون العسكري بين روسيا وإيران عقب الغزو الروسي لأوكرانيا، فقد استُخدمت قنوات التعاون التي تأسست في سوريا بما في ذلك الهياكل القيادية المشتركة وآليات تبادل المعلومات الاستخباراتية وقنوات التوريد في الصراع الأوكراني، كما لجأت روسيا إلى إيران للحصول على دعم عسكري مباشر لا سيما في مجال الطائرات المسيّرة والإنتاج الدفاعي المشترك.

وفي الوقت نفسه سعت روسيا إلى الحفاظ على علاقة دبلوماسية متوازنة مع (إسرائيل) رغم تعاونها العسكري مع إيران، فقد بدأت موسكو بإدارة قنوات لتفادي النزاعات العسكرية في سوريا لكنها سرعان ما طوّرت دبلوماسية نشطة بين رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو والرئيس الروسي فلاديمير بوتين ما أسفر عن عشر اجتماعات رفيعة المستوى بين عامي 2015 و2019، ركّزت على الدعم الروسي للأسد والدور الإيراني في سوريا. وافق بوتين على الحد من الوجود الإيراني، خصوصًا في الجولان القريب من الحدود (الإسرائيلية)، مقابل سماح نتنياهو بعودة قوات الأسد إلى المنطقة وتقليص الضربات (الإسرائيلية) في سوريا للحفاظ على استقرار النظام. استغل نتنياهو علاقته مع روسيا لتعزيز موقفه السياسي داخليًا حيث استخدم تقاربه مع بوتين في حملته الانتخابية عام 2019 لإظهار نفسه كزعيم بارع على الساحة الدولية، وفي الوقت ذاته واصلت (إسرائيل) استراتيجيتها المعروفة ب"المعركة بين الحروب"، والتي استهدفت منع إيران من ترسيخ وجود عسكري دائم في سوريا وقطع خطوط إمدادها إلى حزب الله عبر عمليات سرية وضربات جوية.

قبل الغزو الروسي الموسّع لأوكرانيا في عام 2022 حاولت موسكو الحفاظ على علاقاتها مع كل من إيران و(إسرائيل) رغم تضارب مصالحهما، ففي حين غضّت الطرف عن العمليات (الإسرائيلية) ضد إيران وحلفائها في سوريا سعت وفقًا لمراسلات تم اعتراضها عبر تطبيق واتساب من قبل هيئة تحرير الشام في دمشق إلى ترتيب اجتماع في الكرملين أواخر 2019 بين الأسد ورئيس الموساد آنذاك يوسي كوهين للحد من النفوذ الإيراني في سوريا الا أن الأسد انسحب في اللحظة الأخيرة، في المقابل واصلت روسيا دعمها لإيران وساهمت في تسليح حزب الله سرًا حيث كشفت الاستخبارات (الإسرائيلية) أن أكثر من 70% من الأسلحة التي ضبطت مع الحزب في لبنان كانت روسية الصنع وتم نقلها مباشرة عبر القاعدة البحرية الروسية في طرطوس.

ربما كان بإمكان موسكو الاستمرار في هذه الموازنة الدقيقة لولا الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 الذي قلب الموازين في سوريا وأدى إلى انهيار استراتيجيتها الإقليمية، ومع تصاعد العقوبات الغربية وجدت روسيا نفسها أكثر عزلة فلجأت إلى إيران كشريك موثوق في الحربين الأوكرانية والسورية، ومع سحب موسكو جزءًا من قواتها البرية من سوريا لصالح الحرب في أوكرانيا حافظت على وجودها الجوي في قاعدة (حميميم) بينما أوكلت مهمة الدعم البري للنظام السوري إلى القوات المدعومة من إيران. على الرغم من نجاح هذا الترتيب في البداية بالحفاظ على النفوذ الروسي الا أنه أدى في النهاية إلى ترسيخ الوجود العسكري الإيراني في سوريا مما أثار قلق المسؤولين (الإسرائيليين) الذين كثّفوا جهودهم للحد من النفوذ الإيراني، وقد تجلّى ذلك في آيار 2022، عندما أطلقت القوات الروسية في سوريا لأول مرة صواريخ S-300 المضادة للطائرات على مقاتلات (إسرائيلية) خلال غارة استهدفت مواقع في شمال غرب سوريا. ومع ذلك فضّلت (إسرائيل) التزام الصمت حيال الحرب الأوكرانية للحفاظ على التعاون الروسي في سوريا، وفي مقابلة أجريت في آذار 2023، شدّد نتنياهو على أن الطيارين (الإسرائيليين) والروس يعملون "على مقربة شديدة" من بعضهم البعض، لكن هذا التوازن الدقيق كان يزداد هشاشة، حتى جاءت هجمات 7 تشرين الاول 2023 لتقضي عليه تمامًا.

أدى اعتماد روسيا المتزايد على الدعم الإيراني في أوكرانيا إلى توثيق التعاون الإيراني-الروسي في (الشرق الأوسط)، ومع تصاعد تحركات الفصائل المدعومة من إيران مثل انصار الله الحوثيين في اليمن والفصائل المسلحة في العراق وسوريا لمهاجمة (إسرائيل) عقب 7 تشرين الاول، تخلّت موسكو عن أي مظهر من مظاهر الحياد ووفقًا لوول ستريت جورنال زوّدت روسيا الحوثيين ببيانات الأقمار الصناعية عبر الحرس الثوري لتحسين دقة استهداف السفن في البحر الأحمر، كما أبرمت صفقة أسلحة بقيمة 10 ملايين دولار مع الجماعة تم تمريرها تحت غطاء مساعدات إنسانية قبل أن يتم إلغاؤها في اللحظات الأخيرة.

وفي لبنان ساهمت موسكو في نقل أسلحة متطورة إلى حزب الله بما في ذلك صواريخ موجهة مضادة للدروع استُخدمت لاحقًا ضد أهداف (إسرائيلية)، كما منحت روسيا حرية عملياتية أكبر للقوات المدعومة من إيران في الجولان السوري، وربما كان أوضح مؤشر على تغير موقف موسكو هو رفض بوتين وكبار المسؤولين الروس إدانة هجمات حماس بل إن بوتين قارن في 13 تشرين الاول عمليات الجيش (الإسرائيلي) في غزة بحصار لينينغراد خلال الحرب العالمية الثانية.

وإلى جانب استهداف حماس في غزة فرضت (إسرائيل) حصارًا بريًا وجويًا مما أدى إلى قطع او تأخير الإمدادات الإيرانية إلى حزب الله في سوريا بحلول أواخر 2023، كما تم استهداف 16 قائدًا بارزًا في حزب الله بمن فيهم أمينه العام حسن نصر الله مما أدى إلى اضعاف بنية الحزب في جنوب لبنان وسوريا. ورغم سياسة إيران طويلة الأمد بتجنب المواجهة المباشرة مع (إسرائيل) شنت طهران هجومين صاروخيين وجويين ضد (إسرائيل) في نيسان وتشرين الاول 2024، وردّت (إسرائيل) بضربة استهدفت منشآت تصنيع الصواريخ ومنظومات الدفاع الجوي في إيران.

في البداية استفادت روسيا من التصعيد بعد 7 تشرين الاول، حيث أدى إلى تشتيت انتباه الغرب عن أوكرانيا لكن في النهاية انعكست تداعيات المواجهة الإقليمية الإيرانية على موسكو، وبعد عقد من الدعم العسكري الروسي انهار نظام الأسد في كانون الاول 2024، وعلى عكس 2016 عندما نجح الدعم الإيراني البري والجوي الروسي في كسر الحصار عن حلب، لم يتمكن أي من الطرفين من تنفيذ هجوم مضاد سريع هذه المرة. فقد تعرضت القوات الإيرانية والموالية لها في سوريا لخسائر بسبب الغارات (الإسرائيلية)، بينما كانت القوات الجوية (الإسرائيلية) في وضع يسمح لها بمنع أي تحرك إيراني نحو دمشق، أما روسيا فكانت منشغلة تمامًا بحربها في أوكرانيا ولم تكن قادرة على الدفاع عن الأسد.

وفي ظل هذا الوضع قامت موسكو بعملية إجلاء سريعة لكن مدروسة للأسد من دمشق ووفقًا لتقارير إعلامية تركية سلّم الأسد قائمة بالأصول الاستراتيجية السورية (لإسرائيل) مقابل خروجه الآمن وهو ما استغلته تل أبيب لاحقًا لضرب أهداف حيوية، ومع ذلك لم تتمكن هذه التحركات من إخفاء حقيقة أن النفوذ الروسي والإيراني في سوريا كان ينهار، وردًا على هذه الانتكاسات سارعت إيران إلى تسريع برنامجها النووي بمساعدة روسيا التي لم يعد بإمكانها الموازنة بين التزاماتها الدبلوماسية في المنطقة فأصبحت الشريك الأساسي لطهران، فقد خسر البلدان سوريا لكن في سقوط دمشق وجدا بعضهما البعض.

هل بدأت إيران في تبني خيار القنبلة النووية؟

في ظل تراجع قدراتها التقليدية وشركائها الاستراتيجيين ومع التحديات التي تواجه استراتيجيتها الدفاعية المتقدمة بدأت إيران في إعادة النظر في خيارها النووي، وتشير التقديرات حاليًا إلى أن إيران تعد دولة عتبة نووية تمتلك المكونات الأساسية للأسلحة النووية مثل تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم والخبرة الفنية وأنظمة التسليم والمرافق اللازمة لكنها لم تتخذ بعد قرارًا بتطوير الأسلحة النووية، إن عملية التسلح الكامل تتطلب إجراءات معقدة تنطوي على مخاطر الكشف سواء من قبل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو وكالات الاستخبارات الغربية فضلاً عن احتمال شن ضربات استباقية من (إسرائيل) أو الولايات المتحدة.

بدأ المسؤولون الإيرانيون بالإشارة إلى تغييرات محتملة في موقف إيران النووي الذي يرفض رسميًا تطوير الأسلحة النووية حيث بدأ بعض الشخصيات المتشددة في الدعوة علنًا إلى امتلاك الأسلحة النووية، ففي نيسان 2024 صرح اللواء أحمد حق طالب قائد "حرس حماية المنشآت النووية الإيرانية" بأن النظام قد "يُعيد النظر" في عقيدته النووية إذا شنت (إسرائيل) هجومًا على إحدى منشآتها النووية، كما حذر كمال خرازي المسؤول الإيراني السابق من أن "مستوى ردعنا سيكون مختلفًا إذا تجرأت (إسرائيل) على مهاجمة منشآتنا النووية ولن يكون لدينا قرار مسبق بشأن إنتاج قنبلة نووية لكن إذا تم تهديد وجود إيران سيكون علينا تعديل عقيدتنا النووية".

إضافة إلى ذلك يزيد احتضان روسيا لإيران من تعقيد المعادلة النووية الإيرانية، فقد شهدت المواقف الروسية تحولًا كبيرًا حيث كانت موسكو في السابق من داعمي فرض العقوبات على البرنامج النووي الإيراني ومن المهندسين الرئيسيين للاتفاق النووي الإيراني، إلا أن روسيا باتت ترى في إيران الآن حليفًا استراتيجيًا يمكنها من تعزيز قوتها في محيطها الجغرافي وفي مناطق أخرى. كما أن الدعم الإيراني في حرب أوكرانيا أصبح جزءًا أساسيًا في الجهود الحربية الروسية، مما دفع موسكو إلى ربط البرنامج النووي الإيراني بالتوترات الأوسع مع الغرب، وتستخدم روسيا التركيز الغربي على التهديد النووي الإيراني كوسيلة لزيادة التوترات وتحويل الأنظار بعيدًا عن الوضع في أوكرانيا.على الرغم من أن تفاصيل المساعدة الروسية لإيران غير واضحة تمامًا الا أن المسؤولين الأمريكيين و(الإسرائيليين) يراقبون هذا التعاون المتطور بقلق شديد، ففي تموز 2023 أشار مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ويليام بيرنز إلى التعاون بين روسيا وإيران في برنامج الصواريخ الفضائية مؤكدًا وجود فنيين روس يعملون على هذا البرنامج وجوانب أخرى من برامج إيران الصاروخية، وهو ما يُعد مؤشرًا على ارتباط هذه المساعدة بشكل مباشر بتطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات

وفي ايلول 2024، كشفت الاستخبارات الأمريكية عن أن روسيا قد وسعت تعاونها النووي مع إيران في مقابل صواريخ باليستية قصيرة المدى لأوكرانيا، كما أعرب المسؤولون والخبراء (الإسرائيليون) عن قلقهم من أن روسيا قد تقدم لإيران مساعدة تقنية في مجال التسلح، استجابة لتصريح ديمتري ميدفيديف نائب رئيس مجلس الأمن الروسي الذي ذكر: "يجب أن نأخذ في اعتبارنا أي من أعداء الولايات المتحدة يمكننا نقل تقنياتنا النووية إليهم". وتتراوح المساعدة الروسية المحتملة من تصنيع الوقود إلى مجالات أكثر حساسية مثل تصنيع المعادن وتصميم الأسلحة، كما أن التعاون الروسي في برنامج الصواريخ الفضائية قد يسمح بتبادل تقنيات حيوية في مجال الصواريخ بما في ذلك المحركات الصاروخية السائلة المتطورة التي يمكن إعادة استخدامها لصواريخ باليستية عابرة للقارات، وما يثير القلق بشكل خاص هو احتمال مساعدة روسيا لإيران في تحسين تصميم الأسلحة النووية وتطوير رؤوس حربية مصغرة قابلة للاستخدام في أنظمة توصيل الصواريخ.

على المدى القريب يبدو أن إيران تركز بشكل أكبر على الحصول على دعم روسي لإعادة بناء دفاعاتها الجوية لحماية منشآتها النووية، ومع ذلك تتجاوز خططها الترميم الفوري للقدرات الدفاعية فقد أتم الرئيس الإيراني مسعود بيزشكيان زيارة إلى موسكو قبل تنصيب دونالد ترامب حيث تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين البلدين مما يعمق التعاون الثنائي، وهذا التوقيت لم يكن عفويًا إذ تسعى إيران إلى مواجهة سياسة "الضغط الأقصى" التي وعدت بها الإدارة الأمريكية الجديدة من خلال تعزيز روابطها مع روسيا.

عدم الذهاب إلى الحدود القصوى

تواجه كل من (إسرائيل) والولايات المتحدة معادلة معقدة في التعامل مع إيران التي أصبحت أقل قوة لكنها تتجه نحو امتلاك الأسلحة النووية، بالنسبة للمسؤولين (الإسرائيليين) فإن نافذة الفرص لشن هجوم على إيران مفتوحة حاليًا بسبب تدهور دفاعاتها الجوية، لكن من المرجح أن يسهم الدعم المحتمل من روسيا في إعادة بناء وتحديث هذه الدفاعات في إغلاق هذه النافذة إذا نجحت روسيا في تزويد إيران بأنظمة دفاع جوي أكثر تطورًا وطائرات مقاتلة متقدمة.

على الرغم من أن الحملة التي اقترحتها إدارة ترامب "الضغط الأقصى" قد تؤدي إلى دعوات لاتخاذ إجراءات عسكرية بينما تحد من الضغوط الاقتصادية على طهران، فإن حملة (إسرائيلية) أو حملة مشتركة بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) قد تعزز عزيمة إيران النووية وتعمق الدعم الروسي، بالنظر إلى عدم اليقين بشأن نجاح العمليات العسكرية، فإن النهج الدبلوماسي الذي يجمع بين الضغط الموجه والتفاعل يبدو مسارًا أكثر وعدًا.

يجب على صناع القرار الأمريكيين أن يوازنوا بين الضغط على كل من موسكو وطهران دون تعميق الشراكة القائمة بينهما، ويُظهر الاتفاق الأخير للشراكة الاستراتيجية حدود التعاون الحالي، إذ لا يتضمن اتفاقية دفاع مشتركة. علاوة على ذلك فان احتياجات روسيا العسكرية في أوكرانيا تحد من صادرات الأسلحة التي يمكنها تقديمها لإيران، وهذا يعني أن لدى الولايات المتحدة مجالاً للمناورة للحد من المساعدة الروسية المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، لكن سياسات إدارة ترامب الأولى بما في ذلك الضغط الأقصى والعقوبات المستهدفة لقطاع الدفاع الروسي قد سَارعت في التعاون بينهما من خلال خلق شكاوى مشتركة وعدو مشترك. في هذه المرة يواجه البيت الأبيض ديناميكية أكثر تحديًا، من غير الممكن التوصل إلى صفقة أفضل من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، إذ أن برنامج إيران النووي قد تقدم أكثر مما كان عليه في عام 2015، مما يمنحها المزيد من النفوذ في المفاوضات النووية رغم موقفها الجيوسياسي . وستساعدها شراكتها مع روسيا على حماية نفسها من أقسى العقوبات، كما أن قرار إدارة ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي قد يدفع طهران للاعتقاد بأن الولايات المتحدة لن تقدم أي تخفيف للعقوبات.بدلاً من ذلك يجب على واشنطن اتباع نهج تدريجي بالتعاون مع شركائها الأوروبيين فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لتحفيز آلية العودة التلقائية للعقوبات التي كانت مفروضة على إيران قبل الاتفاق النووي وهي آلية لا يمكن لروسيا أو الصين عرقلتها، ورغم أن ترامب الذي انسحب من الاتفاق في 2018 بشكل أحادي قد يتحفظ على تطبيق بنود الاتفاق فان مسؤولين في إدارته بما في ذلك وزير الخارجية ماركو روبيو ألمحوا إلى دعمهم فرض العقوبات التلقائية، قد تكون هذه العقوبات عنصرًا حاسمًا لإجبار إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات.

تمنح فترة انتهاء آلية العودة التلقائية في تشرين الاول 2025 الولايات المتحدة إطارًا زمنيًا لإعادة تنشيط المشاركة الدبلوماسية وربما تمديد أو تعديل شروط الاتفاق، ورغم عدم كونها طرفًا في الاتفاق النووي بعد الآن يجب على واشنطن تنسيق حملة ضغط متعددة الأطراف بشكل مدروس مستفيدة من قدرة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة على تفعيل إعادة فرض العقوبات قبل عام 2015 وهي عملية لا يمكن لروسيا أو الصين عرقلتها،

مع ذلك فان فرض هذه العقوبات ليس خاليًا من المخاطر إذ حذرت طهران من أنها قد ترد بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) مما قد يؤدي إلى تصعيد التوترات وربما تحفيز ضربات عسكرية ضد منشآتها النووية وتحويل الجهود الدبلوماسية الأمريكية وحلفائها إلى منع إيران من الانسحاب الكامل.

على النقيض من إدارة بايدن يجب على إدارة ترامب التفاوض بشكل مباشر مع طهران، مع العلم أن أي اتفاق محتمل لن يكون بمستوى خطة العمل الشاملة المشتركة من حيث النطاق، يجب على الإدارة محاولة التوصل إلى صفقة ضيقة وسريعة التنفيذ، تهدف إلى تهدئة التوترات مع خلق مساحة لاتفاق أوسع في المستقبل.

يجب على الولايات المتحدة أيضًا تشجيع (إسرائيل) على زيادة دعمها لأوكرانيا الآن بعد أن تقلص نفوذ روسيا في سوريا، في الماضي مارست (إسرائيل) الحذر في تقديم المساعدة لأوكرانيا حيث زودت كييف بأنظمة رادار إنذار مبكر والمساعدات الإنسانية لكنها تجنبت التعاون العميق خشية الرد من الروس ضد اليهود الروس وتفكيك قنوات التهدئة مع روسيا في سوريا، لكن بعد الإطاحة بالأسد والانسحاب الكبير لروسيا من سوريا قد تعيد (إسرائيل) النظر، وتشمل التدابير المحددة الممكنة توفير تقنيات تمكينية رئيسية مثل وحدات الرادار المتنقلة والذخيرة من المخزونات التي صادرتها (إسرائيل) من لبنان وسوريا من أنظمة السوفييت القديمة.

طالما أن الحرب في أوكرانيا مستمرة وعلاقات إيران المتوترة مع الغرب تظل على حالها فان تحفيز الفجوة بين روسيا وإيران سيكون تحديًا كبيرًا، يجب على واشنطن أن تظل واعية للجهود المحتملة من روسيا وإيران لإعادة تأسيس نفوذهما في سوريا حيث أثمرت الشراكة الإيرانية الروسية لأول مرة، ان إيران النووية بدعم من روسيا ستزيد من زعزعة استقرار الأنظمة السنية المعتدلة في المنطقة وستشجع المتشددين وتضعف التحالف (الإسرائيلي)-السني الناشئ فضلاً عن دفع المنطقة نحو سباق تسلح نووي إقليمي. ولكن إن زواج دولة بوتين الاستبدادية المعزولة مع القدرات النووية المتقدمة ونظام إسلامي يسعى لضمان بقائه يشكل تهديدًا سيمتد بعيدًا عن منطقة (الشرق الأوسط)، وقد يحفز دولًا مشابهة في جميع أنحاء العالم على التوحد خلف استيائها من القيادة العالمية للولايات المتحدة والانضمام إلى صفوفهم.